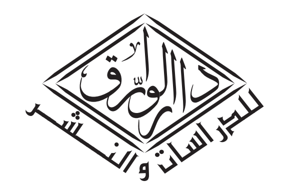
المدخل إلى

البورصات والأسواق المالية

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي (2)

المدخل إلى
البورصات والأسواق المالية
وحكم العمليات المالية الجارية فيهما

تأليف
الدكتور رشيد درغال
أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة باتنة، الجزائر





DAR-ALWARAQ
ETUDES & EDITION
ALGERIE

دار الورّاق
للدراسات والنشر
الجزائر

الطبعة الأولى
1438 هـ - 2017 م

الإيداع القانوني : 2017/07
ISBN: 978-9931-9419-1-0

70 حي مريجة، السحاولة، الجزائر
جوال : 0549 158 849
dar.alwaraq@gmail.com



إهدَاء

إلى

الوالدين الكريمين ...

وإلى زوجتي ورفيقة دربي ...

وإلى فلذات الأكباد بناتي :

أنفال .. إسراء .. لينا .. آلاء ...

وإلى الأستاذ محمد بورويبة ...

وإلى كل مهتم بنشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي ..

أهدي هذا الجهد العلمي

مُحتويات الكِتاب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين المبين، وبعد:

تشهد المصارف وأسواق المال في الدول المتقدمة في العصر الراهن تطورا ملحوظا في كثير من الأصعدة، سواءٌ على مستوى أدواتها ومنتجاتها أو أساليبها وتقنياتها.

ويُعدّ هذا التّطور من أهم السمات والمؤشرات المميزة للاقتصاديات المتقدمة ومُضيها قُدمًا في تحقيق منحنيات تصاعدية في معدلات النمو الاقتصادي.

والناظر إلى الحالة الراهنة لاقتصاديات الدول العربية سيلحظ هيمنة صور التخلف ومظاهر التبعية الاقتصادية والإخفاق في تحقيق التنمية، رغم ما تحوزه من إمكانيات مادية وكوادر بشرية كفأة ومقوّمات تشكّل في مجموعها عوامل النهضة والتقدم.

كما يلاحظ أيضا -منذ عقود يسيرة- تنامي متصاعد للمصارف الإسلامية العاملة في أقاليم البلدان العربية، وقطعها أشواطا هامة في مسار التقدم، واقتحام أسوار الصيرفة العالمية ومنافسة نظيراتها التقليدية العريقة ومواكبتها لعصر العولمة المالية والمصرفية، إلاّ أنّ التجربة ما تزال تعاني من الضعف في أداء الدور الاقتصادي المنوط بها في غالبية الدول العربية، والتعثر في مسيرتها للحاق بركب العالم المتقدم في هذا المجال.

وقد تعود أسباب هذا التعثّر إلى عوامل كثيرة، أهمّها تفضيل الدول العربية تسيير أجهزتها المصرفية والمالية بنظم وآليات مستوحاة من الفكر

الاقتصادي الغربي الموحد في عصرنا الحالي تحت مُسمًّى اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر (النظام الاقتصادي الرأسمالي)، وأغفلت وغيّبت إعمال نظام اقتصادي نابع من أصالة عقيدتها وخصوصية حضارتها، فكانت المحصلة أنّها ورثت اقتصاديات هشّة ومتخلّفة وإخفاقات متلاحقة في محاولات تنموية يائسة كرّست تبعيتها الاقتصادية للدول الغربية.

ولما كانت المصارف وأسواق المال تمثل قاعدة أساسية للانطلاق في التنمية من خلال قدرتها على نقل وتحريك المدخرات صوب الاستثمارات، وبالنظر إلى الدور الاقتصادي والإنمائي المتعثر للجهاز المصرفي والمالي في الدول العربية بات من الأولويات تقديم هذه السلسلة في ثلاثة كتب، وهي محاولة علمية هادفة إلى بيان: أهمّية اعتماد اقتصاديات إسلامية في الأجهزة المصرفية والأسواق المالية والبورصات على ضوء مبادئ ونظم وفلسفة الاقتصاد الإسلامي القادر بمنهجه المتميّز وبمؤسّساته على تحقيق **التكامل الوظيفي بين المصارف والأسواق المالية**، وتفعيل عملية التنمية، وتخليص العالم العربي من التبعية الاقتصادية وإخراجه من ربقة التخلف، شريطة توافر المناخ الملائم والمساعد على الأخذ بأصوله وتطبيق نظرياته، من وجود السند الحكومي وتوفر منظومة قضائية عادلة، شفافة وقوية وتأهيل الكادر البشري العامل على نشر وتطبيق الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة أو بكيفية سليمة تضمن الإقبال على التعامل وفق أنموذج اقتصاد المشاركة القادر على إحداث النقلة التنموية المأمولة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع أساسا في كون الاستثمار طويل الأجل حجر الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار فإنه يستحيل غياب المصارف والبورصات عن الواقع الاقتصادي في عصرنا الراهن، خاصة الأسواق المالية التي تؤدّي دورا مهما في إنعاش الاقتصاد، وتساهم مساهمة فعالة في تمويل جهات العجز المالي وإمدادها بالأموال

اللازمة لما توفره من يسر في تسييل الأصول، ممّا يتيح لجهات العجز إمكانية الاستفادة من السيولة الكفيلة بتنفيذ براجمها وتحقيق أهدافها الاستثمارية أو الاقتصادية.

وتعد المصارف الإسلامية إحدى الجهات التي يناط بها تعبئة الموارد المالية التي تعتبر ركنا ركينا في عملية التنمية وإحدى شروط الانطلاق فيها، إلّا أنّها تحتاج-هي الأخرى- إلى الموارد المالية طويلة الأجل لتنفيذ استثماراتها التنموية، والتي يمكن رصدها والحصول عليها من أسواق الأوراق المالية.

ورغم ما يشوب أو يكتنف عمليات أسواق المال التقليدية من عديد المخالفات الشرعية التي تتعارض مع نصوص الشارع الحكيم، فإنّه يمكن إعادة صياغتها بنهج منضبط يضمن للمصارف الإسلامية -والشركات والأفراد- التعامل في ردهاتها دون حرج عقائدي، نظرا لأهميتها التي تتجلّى في الدور الذي تؤدّيه في تمويل التنمية، باعتبارها وعاءً لحركة تنقل رؤوس الأموال وانسيابها.

لذا فقد تناول الكتاب الثّاني من هذه السلسلة: «**المدخل إلى البورصات والأسواق المالية**» من حيث تعريفها، وأنواعها، وظروف نشأتها، الأدوات المالية المتداولة فيهما وطبيعة عمليتها وحكمها الشرعي، وذلك من خلال ثلاثة فصول محورية:

الفصل الأول: مفهوم البورصة ونشأتها وأنواعها.

الفصل الثاني: ماهية الأسواق المالية وأقسامها ودورها في الاقتصاد القومي.

الفصل الثالث: الأدوات المالية المتداولة في بورصة الأوراق المالية وطبيعة عملياتها.

والله نسأل أن يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم، ومتقبّلا وشافعا لنا عند لقائه، ونافعًا ومعينا لأمّتنا، ، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.